عولمة العالم العربي بين الوهم و الحقيقة

أ / خوخي عبدالرحمان[1]

ملخص

يؤكد الواقع المعاش في العالم العربي حاليا ان 50 سنة في فلك العولمة باتجاه الاندماج في الاقتصاد العالمي لم تؤدي الى تنمية حقيقية معتبرة تذكر أو حتى جزئية و لو في قطر من اقطار العالم العربي، بالرغم من وجود نمو اقتصادي معتبر بدرجات متفاوتة سواء على مستوى العالم العربي ككل او على مستوى دول عربية منفردة بدليل ان النمو في الناتج المحلي الاجمالي الذي شهدته الدول العربية كافة، و بالمقابل لازالت معظمها تتخبط في مشاكل كالبطالة و الفقر و الامية و التخلف بدرجات متفاوتة، و لعل النقطة المشتركة بينهم هى غياب صناعة محلية يعتمد عليها في النهوض بالتنمية حتى في قطاع الزراعة التي تمتلك فيهالدول العربية ميزة تنافسية من ناحية مساحة الاراضي و تكلفة اليد العاملة لم تستطيع النهوض به.

الكلمات المفتاحية: النمو، التنمية، العولمة، العالم العربي، الفضاء الاقتصادي.

Abstract

Reality currently in the Arab world confirms that 50 years in the orbit of globalization towards integration into the global economy did not lead to real arguing remember or even partial and if in Qatar of the countries of the Arab world, although there are considerable economic growth to varying degrees, both at the level of the Arab world's development as a whole or at the level of individual Arab countries with evidence that growth in GDP witnessed by the Arab states all, and the other hand is still largely mired in problems such as unemployment, poverty, illiteracy and backwardness to varying degrees, and perhaps the common point between them is the absence of a domestic industry depends on it in the promotion of development even in the agriculture sector, which owns Arabic Vihat competitive advantage in terms of land area and the cost of labor can not promote it.

Key words: growth, development, globalization, the Arab world, economic space.

[1] أستاذ مساعد –أ-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

المقدمة

يشهد العالم احداث غيرت مجرى البشرية أهمها تيار العولمة الـذي يعـرف تسارع رهيب في الاونة الاخيرة من هـذا القـرن، مقارنـة بمسـاره السـابق حيـث تم توسيع نطاقه الى قارات أخرى بالتدرج حتى يمكن السيطرة و الـتحكم في اثـاره و نتائجه و بعدما سخرت كل الادوات اللازمة لمتابعة و السهر على تنفيذ متطلبـات المسار المسطر و التحرك لتصحيح الاخطاء عند ظهوره أي اختلالات ممكنة.

و نرى ان القارة الوحيدة التي لم تصل اليها العولمـة خيـارا او عمـدا لحـين اكتمال العمل على باقي القارات هي القارة الافريقية ، و لكن بالرغم مـن ذلـك تم البدء في بعض دولها التي لها وزن استراتيجي بحيث لا يمكن تاخيرها من ضمنها منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا (مينا MENA) او ما يعرف بالعالم العربي، فبالرغم من الشعارات البراقة للعولمة المقدمة من اسيادها التي توهم متتبعيها بانها المخلص الوحيد و الاوحد من مسرح التخلف و الاضطهاد و الجهل و الفقر برفع راية التطور و النمو و الازدهار و العلـم و التكنولوجيـا و هـذا عـن طريـق مفتـاح سحري تحت مظلة منظومة الراسمالية الليبرالية و بوجه جديد يسـمى العولمـة و هذا لترسيخ حضارة جديدية للعالم أجمع و بتقسيم دولـي ثـم عـالمي للعمـل، و الشرط الوحيد للولوج في هذه الحضـارة المعولمـة هـو انتهـاج النظـام الراسمـالي الليبيرالي بحذافره بالقوة سواء القوة الناعمة أو القوة الغليظة.

لـذلك فـبحكم حداثـة اسـتقلال الـدول العربيـة بـدات عمليـة عولمتهـا في السنوات السبعينيات و منذ ذلـك الوقـت حتـى الان نلاحـظ ازديـاد عولمـة الـدول العربية و اندماجها في الاقتصاد العالمي على حسـاب الاقتصـاد الاقليمـي العربـي والمحلي بالرغم من ان الناتج المحلي الاجمالي عرف ارتفاع محسوس بالمقارنة بالسـنوات السـابقة اضـافة الى تطـور معـدلات النمـو و لكـن بالمقابـل لم تشـهد معدلات التنمية ارتفاع يذكر بل بـالعكس ازدادت التبعيـة و الانكشـاف للخـارج و حتى الصناعات التي كانت موجودة زالت بحكم المنافسة الشـديدة و الغـير عادلـة التي تعرضت لها من جراء الانفتاح على الاسواق العالمية و الاوروبية.بالاضافة الى هشاشة الاقتصادات العربية و هذا بتراجع دور الدولة في كافة المجالات مما اعطى الدور للشركات المتعددة الجنسيات و القطـاع الخـاص للسـيطرة و توجيـه مسـار الاقتصاد من اقتصاد منتج الى اقتصاد مستهلك و تحويل اليد العاملة من القطاعات المنتجة الصناعية الى قطاعات خدمتية مما ادى الى اهمال القطاعات الاسـتراتيجية

و تشويه هيكل الاقتصاد العربي و هذا عن طريق تشويه و اختلال استغلال الموارد لسد الحاجات المحلية تم توجيهها لتلبية الحاجات الخارجية، و من هنا بدأ الاختلال او عاد الى سابق عهده اي فترة الاستعمار اين كانت الموارد المحلية توجه لتلبية الحاجات الخارجية للدول المستعمرة .

لذلك سنحاول في هذه الورقة الاجابة على الاشكالية التالية " **ماذا جنى العالم العربي من العولمة بعد نصف قرن من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي؟**و لمحاولة تفصيل هذا الاشكال قمنا بطرح الاسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالعولمة و منظومتها؟
- ما مدى درجة عولمة العالم العربي ؟
- ماذا نعني بالنمو و التنمية مالفرق بينهما؟
- ماهو واقع العالم العربي في ظل العولمة (البطالة، الفقر،)
- ماعلاقة نظرية ميونيخ بالعولمة؟

و لتحديد اطار البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- هناك علاقة عكسية بين النمو و التنمية
- هناك علاقة عكسية بين التنمية المحلية و التنمية العالمية
- نظرية الجيوسياسية لمدرسة ميونيخ تعتبر خريطة الطريق المستقبلية للعولمة

للاجابة على هاته الاسئلة تم تقسيم الورقة الى 4 محاور هي:

المحور الاول : نتناول فيه مفهوم العولمة و منظومتها

المحور الثاني : تناولنا فيه درجة عولمة العالم العربي اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا حسب مؤشر كوف العالمي

المحور الثالث : نتناول فيه اشكالية النمو و التنمية و الفرق بينهما في ظل العولمة مع أهم مؤشرات التنمية في الدول العربية

المحور الرابع : نتناول فيه نظرية ميونخ للمفكر كارل هاوس هوفر حول اتجاه العولمة مستقبلا و نهاياتها الحقيقية

اهداف البحث :

تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة تسليط الضوء على الاوجه الحقيقية و الخفية للعولمة و الغير معلنة للملئ و اظهار الخطوط العريضة و المسارات الاستراتيجية على المدى البعيد ، بدل التركيز على فسيفساء الاليات و المظاهر

التي تخدم العولمة و ليست نتاجها كالتكنولوجيا (الاتصالات، الفضاء، النانو، السفر، ...) كما اردنا التركيز على العالم العربي و نتائج هاته العولمة بعد 50 سنة من العولمة على كل المستويات.

أولا : مفهوم العولمة و منظومتها :

1 – مفهوم العولمة:

هى ظاهرة اقتصادية بامتياز و ليس فقط في طبيعتها و طبيعة الفاعلين فيها او المبشرين بها، بل في آلياتها و أدوات اشتغالها و منظومة القيم الجديدة الدافعة بها على مستوى الاقتصاد أولا ثم على مستويات السياسة و الثقافة و الفكر و ما سواها[1]. معنى هذا انه مادام مستوى الاقتصاد هو الأصل و هو المنطلق فان ما سواه من مستويات سياسية و ثقافية و علمية و تكنولوجية و فكرية او على مستوى تمثلات الأفراد و الجماعات إنما هي روافد لذات المستوى ، يراد لها ان تساير فلسفته و ان تتكيف و معطياته و ان تتأقلم و تنصهر في صلبه و الا تبدي اي تمنع او ممانعة لسياسته في الزمن او المكان .

فقد لا يبدوا لاول وهلة فارق جوهري يذكر بين ما كانت الرسمالية تتطلعاليه و تتمناه ببداياتها الاولى، و ما تتطلع اليه لوضعها في الزمن الراهن اذ هي منذ البداية كانت تضيق بالتشريعات و الحدود و مانعة منظومات الاستهلاك و ما الى ذلك .

يقول رونيه فآليت[2] ان العولمة عبارة عن مسلسل لتيارات الأفراد و السلع و الخدمات و الرساميل و التكنولوجية و انتشارها بموازاة ذلك لتشمل الكرة الارضيّة بكاملها و يضيف فآليت ان المبادلات الدولية جد قديمة بحق الا ان تكاثرها و كثافتها و تنوعها و شيوعها الواسع قدايا الى ظهور كلمة جديدة تميز هذا المسلسل بكلمة العولمة.

يقول "مارتان ألبرو" Martin Alberow : ان العولمة تشير الى جميع العمليات التي ينضوي سكان العالم من خلالها تحت لواء مجتمع عالمي واحد يدعى المجتمع العالمي[3]

1) اليحياوي : العولمة : أية عولمة ؟ افريقيا الشرق بيروت الدار البيضاء 1999
2Ballet R « la mondialisation » publication de l'institut des études politique de Lyon 1996 P4
3 شولت حان ارت " عولمة السياسة العالمية" ترجمة و نشر مركز الخليج للابحاث 2004 ص 29

ويمكن تلخيص مصطلح العولمة فيما يلي " العولمة "تتضمن بروز عالم بلا حدود جغرافية، أو اقتصادية، أو ثقافية،أو سياسية،وأن هنا كعولمات كثيرة،أما العولمة الكاملة فإنها لمتحدث بعد، لأنها تحتاج إلى ثقافة عالمية واحدة وقيام حكومة موحدة .كمارأينا أن تعريفات العولمة متنوعة وتختلف من باحث إلى آخر، ومن مفكر إلى آخر، ولكن تجمع بينهم جميعاً أفكار مشتركة وقواسم محددة أهمها ما يلي:

– تسارع وتيرة الاتصال الدولي وتقدم وسائلهم ما سرع انتقال كل ما يراد نقله.

– يتفق معظم الباحثين على أن الهدف من العولمة هو هيمنة دول المركز الشمالية القوية،وفرض أفكارها على دول الأطراف الضعيفة الجنوبية.

– تراجع قيمة الحدود السياسية وتآكل دور الدولة القومية، وانتهاء هيمنتها السياسية والاقتصادية، وذوبان الحدود والعوائق أمام كل المعطيات والعناصر المكونة للعولمة.

– قيام نظام العولمة على عد م ا لاكتراث بالخصوصيات المحلية والتراثية والبيئية للدول والشعوب،

لأن العولمة تصنع بآلياتها الجبارة الميزات والخصائص والأجور التي تنسجم مع رواجها ومصالح القائمين عليها.

– تجاوزا لأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئتها المحلية،وعبورها للحدود السياسية والجغرافية على مستوىالعالم.

– يجمع معظم الباحثين – ولاسيما العرب والمسلمين – على أن النظام العالمي الحالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو نموذج العولمة الذي تسعى لفرضه على العالم دون مراعاة للخصوصية.

ويستشهد ونعلى ذلك بالأحداث العالمية المتسارعة خاصة بعد حرب النفط في العراق و أحداث الحاد ي عشر من سبتمبر 2001 ،وما تلاها من غزو أمريكا لافغانستان، واحتلال مباشر للعراق ،وإطلاق الحرب على ما يسمى "الإرهاب"،وكذلك موضوع الإصلاح السياسي،وتحسين أحوال حقوقا لإنسان، ونشر الديمقراطية خاصة في دول الجنوب،فضلاً عن سعي" واشنطن "لتغيير الخارطة السياسية للمنطقة العربية بإيجاد مشروع" الشرق الأوسط "الجديد

الكويت

تارة،و"الشرق الأوسط "الكبير أو الموسع تارة أخرى.

2 - منظومة العولمة:

ترتكز منظومة العولمة على ثلاثة ركائز أساسية هي[1]:

- **اقتصاد السوق**: ليس بوصفه روح الرسمالية و جوهر الحرية الفردية و الجماعية لا يمكن الا ان يكون الاقتصاد حرا و مفتوحا و تنافسيا و خاضعا في شكله و جوهره لمنطق العرض و الطلب فإذا تم الاعتراض على حركيّتها بالتشريعات الوطنية او الحدود الجمركية فهذا حسب مبشرو العولمة يعتبر تضييق على الحرية الفردية و تقويض سبل انتاج الثروات.

- **ديموقراطية السوق:** الديموقراطية المقصودة هنا لا تحيل على السوق بوصفه فضاء للتباري بين مؤسسات الانتاج و المال و التسويق، ولكن بوصفه مرجعية في التباري السياسي بين الفرقاء في فضاء العام.

و على هذا الأساس فالديموقراطية ذات المرجعية الليبرالية تحديدا لا تتعاطى مع الشأن العام بوصفه حركة اجتماعية و حالة حضارية ، بل بوصفه فضاء للتباري بين عارض للبرمج و طالب يختار الاصلح منها

- **ثقافة السوق** :و المراد بالثقافة ليس منظومة الرموز و التمثلات التي تكونها أمة ما في زمن ما عن نفسها و عن الكون من حولها و لكن ثقافة العولمة المبنية على المنافسة حتى الموت و البقاء للأقوى و العبرة بالإصلاح و المتبنية لسلسلة من الوصايا كالمعروفة ، الإنتاجية ، الإبداعية ، الاعتماد على النفس فالكل مرهون و مرتهن بنعرف الاستهلاك التي يحكيها افعلوا العولمة الكبار و يتطلعون الى تعميمها بالمكان و الزمان في أفق المجتمع الاستهلاكي الواسع [2]
و المطلوب من المجتمع ليس فقط اقتناء السلعة أو الخدمة بغرض اشباع

---

[1]yahiaoui.y -la mondialisation; communication –mondeultralibéralisme planétaire et Pense unique - Ed boukilikenitra 1998 p30-42

[2]Petrella .R -les nouvelles tables de la loi-le Monde deplomatique10/1995 www.monde-deplomatique.fr (

الحاجة المادية و المعنوية، بل دفعه الى الاقتناء من أجل الاقتناء أي الاقتناء بوصفه غاية و ليس وسيلة لاشباع الرغبة.

فهذه الركائز الثلاث الكبرى هي التي على اساسها تبنى و تعتمد العولمة عليها لتوسيع مجالها الطبيعي المباشر، و الى المجالات الاخرى التي تتراءئ لها عصية على الاختراق او ممانعة في لانصهار في المنظومة اياها.

و لما كان نشر قيم المنظومة اياها في بداياته الاولى في الوقت الراهن، على اساس تعثر عمليات الانتقال اليها جملة و تفصيلا في دول اوروبت الشرقية و افريقيا، و امريكا اللاتينية، و غيرها؛ فان تيار العولمة جارف بقوة الترهيب تارة، و بقوة الترغيب تارات اخرى.

ثانيا : درجة عولمة العالم العربي :

في هذا المحور سنحاول قياس درجة عولمة الدول العربية باستعمال مؤشر كوف[1] للعولمة الذي يعتمد على حساب هذه المؤشرات انطلاقا من متغيرات اقتصادية و اجتماعية و سياسية ثم يتم حساب اوزانها و فيما يلي اهم مكونات هذا المؤشر :

[1] www.globalization.kof.ethz.ch

المؤشرات والمتغيرات	الأوزان
مؤشر العولمة الاقتصادية Globalization Economic:	[36٪]
البيانات الخاصة بالتدفقات الفعلية	(50٪)
التجارة (نسبة اجمالي الناتج المحلي)	(21٪)
الاستثمار الاجنبي المباشر (نسبة اجمالي الناتج المحلي	(27٪)
الاستثمار في محفظة الاوراق المالية (نسبة اجمالي الناتج المحلي)	(24٪)
الدخل المدفوع للاجانب (نسبة اجمالي الناتج المحلي)	(27٪)
البيانات الخاصة بالقيود	(50٪)
عوائق الاستيراد الخفية	(24٪)
متوسط التعريفة الجمركية	(28٪)
الضرائب على التجارة العالمية (نسبة من العائد التجاري)	(26٪)
القيود على الحساب الجاري	(22٪)
العولمة الاجتماعية Social Globalization :	[38٪]
البيانات الخاصة بالتواصل الشخصي	(33٪)
حركة المكالمات الهاتفية	(25٪)
التحويلات (نسبة اجمالي الناتج المحلي)	(04٪)
السياحة الدولية	(26٪)
السكان الاجانب	(21٪)
البريد والرسائل الدولية	(24٪)
البيانات الخاصة بتدفقات المعلومات	(35٪)
مستخدمي الانترنت (لكل 1000 شخص)	(36٪)
التلفاز (لكل 1000 شخص)	(37٪)
التجارة في الصحافة الورقية (نسبة اجمالي الناتج المحلي)	(27٪)
البيانات الخاصة بالتقارب الثقافي	(32٪)
عدد مطاعم ماكدونالد (لكل عاصمة)	(45٪)
عدد محلات إكيا (لكل عاصمة)	(45٪)
التجارة في الكتب (نسبة اجمالي الناتج المحلي)	(10٪)
العولمة السياسية : Political Globalization	[26٪]
السفارات في البلد	(25٪)
العضوية في المنظمات الدولية	(28٪)
المشاركة في بعثات مجلس الأمن للأمم المتحدة	(22٪)
المعاهدات الدولية	(25٪)

و بعد القاء نظرة على اهم مكونات هذا المؤشر المعتمد في هذه الورقة سنقومباسستخراج درجات و ترتيب الدول العربية عالميا و محليا على اربع مستويات هي :مؤشر العولمة (الكلية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية).

1 - مؤشر العولمة الكلية:

حسب تقرير مؤشرات العولمة لسنة 2014 في العالم نلاحظ من خلال الرسم البياني " مؤشر العولمة الكلي" ان العالم العربي شهد عملية دمجه في العالم باستمرار و بخطى شبه ثابتة منذ اكثر من 40 سنة و كل دول العالم العربي تعرف زيادة و تسارع في سيرورة عولمتها بدرجات متفاوتة، و بصفة عامة يمكن تصنيف الدول العربية الى ثلاثة (3) مجموعاتحسب درجة عولمتهاو اندماجها في النظام

العالمي : – الفئة الاولى اكثر من 70 مرتفع جدا

– الفئة الثانية بين 60 و 70% مرتفع

– الفئة الثالثة اقل من 50 % متوسط

بحيث نجد في الفئة الاولى اغلب البلدان الخليجية اولها الامـارات العربيـة المتحدة التي تتصدر القائمة العربية بنسبة 76.2 % ثم تليها كل من قطر ب 72.6 % ثم البحرين ب 70.59 % و بعدها الكويت ب 70.49 % ثم نجد الفئة الثانية كل من الاردن ب 68.46 ثم السعودية ب 67.69 % لبنان 65.82 % ثم المغرب ب 64.56 % ثم عمان ب 60.49 % ثم نجد في الفئة الثالثة كل من تونس ب 59.2 % ثم مصر ب 57.2 %ثم جيبوتي ب 49.54 %ثم الجزائر ب 49.33 %.

االشكل رقم 1 : مؤشر العولمة الكلي

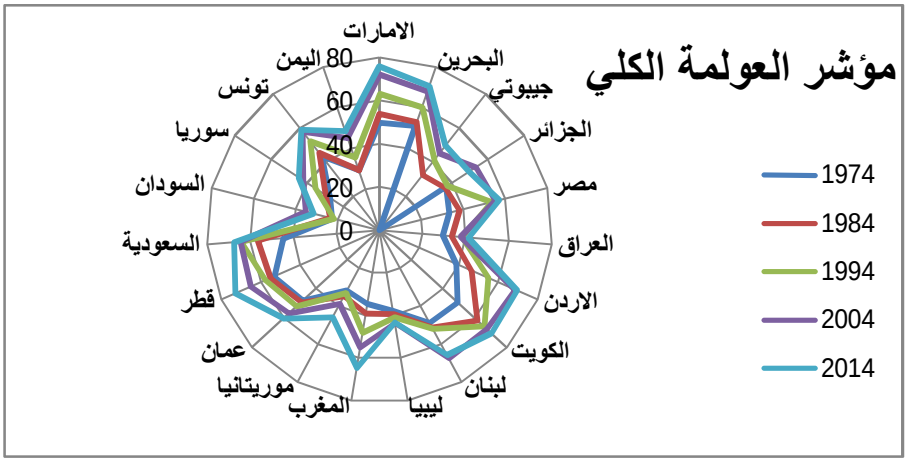

أما اذا نظرنا لترتيب الدول العربية عربيا و عالميا من حيث درجة العولمة و الاندماج في الاقتصاد العالمي فالرسم البياني "مراتب العـالم العربـي في العولمـة" التالي يوضح ريادة الدول الخليجية عربيا علـى راسـها الامـارات العربيـة المتحـدة والمرتبة 30 عالميا فقط في مؤشر العولمة الكليـة تليهـا دولـة قطـر 2 عربيـا و 36 عالميا ثم البحرين 3 عربيا و 44 عالميا ثم الكويت 4 عربيا و 41 عالميا ثم الاردن 5 عربيا و 37 عالميا ثم تليها السعودية 6 عربيا و 40 عالميا ثم لبنان 7 عربيـا و 47 عالميا تليها المغرب 8 عربيا و 61 عالميا ثم عمان 9 عربيا و 76 عالميا ثم تونس 10 عربيا و 82 عالميا و نجد الجزائر في المرتبة 13 عربيا و 115 عالميا.

الشكل رقم 2 ترتيب الدول لعربية في العولمة

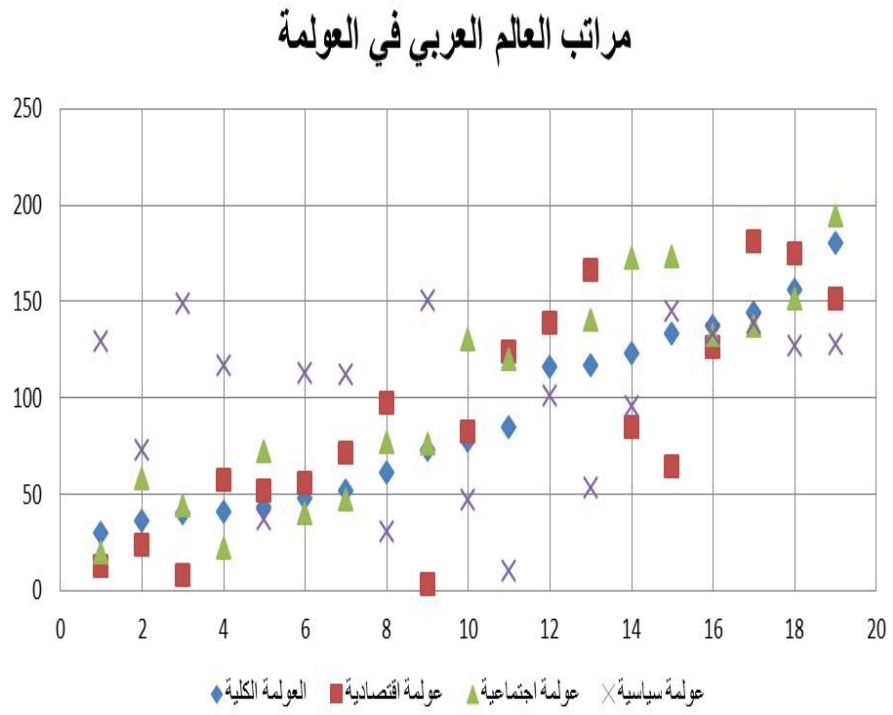

2 – مؤشر العولمة الاقتصادية:

البلد	1974	1984	1994	2004	2014
الامارات	71.04	68.13	67.89	79.95	85
البحرين	74.96	74.44	76.93	86.86	87.18
جيبوتي	.	.	.	.	.
الجزائر	43.94	33.22	39.71	50.21	39.72
مصر	29.7	34.16	45.49	42.54	46
العراق	.	.	.	.	.
الاردن	42.88	48.68	53.24	65.32	67.8
الكويت	57.63	64.47	66.21	60.88	65.96
لبنان	49.54	50.77	48.4	64.18	63.92
ليبيا	.	.	.	.	.
المغرب	29.85	40.06	39.73	40.7	54.83
موريطانيا	44.91	49.04	45.07	49.83	64.78
عمان	68.34	64.32	60.86	64.79	74.97
قطر	70.11	70.11	72.72	78.48	80.12
السعودية	61.58	64.66	61.05	60.74	66.35
السودان	15.08	16.83	11.59	37.56	28.12
سوريا	18.3	18.01	38.85	39.96	43.43
تونس	42.02	43.66	49.74	53.13	60.56
اليمن	48.49	48.49	59.11	58.98	59.77

الجدول1 درجات العولمة الاقتصادية

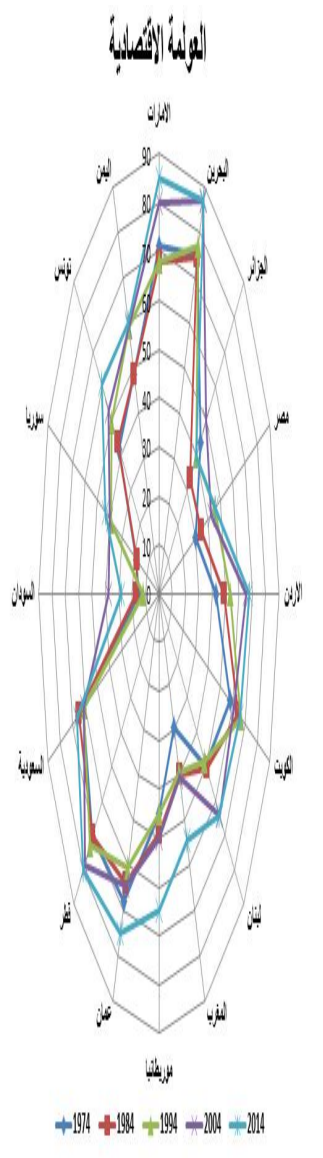

الشكل رقم 2 مؤشر العولمة الاقتصادية

من خلال الرسم البياني " العولمة الاقتصادية" التالي تتضح لنا درجة انـدماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي اي درجة عولمتها الاقتصادية منذ 40 سنة في تزايد مستمر الا دولة وحيدة فقط عرفت تباطئ الى تراجع في درجة عولمتهـا و اندماجها في الاقتصاد العالمي و هي الجزائر حيـث انتقـل معـدل العولمـة مـن

43.93 سنة 1974 ليتراجع الى 39.72 سنة 2014، اما باقي الدول العربية فقد عرفت ارتفاع و زيادة في عولمتها الاقتصادية بدرجات متفاوتة فاعلى درجة لهذا الاندماج يمكن ملاحظته في الرسم على مستوى مملكة البحرين حيث بلغت نسبة اندماجها و عولمتها 87.18 % تليها دولة الامارات العربية المتحدة بنسبة اندماج ب 85 % ثم قطر ب 80.12 %ثم مملكة عمان ب 74.97 %، بحيث نجد ان اغلب الدول العربية قد بلغت درجة اندماجها و عولمتها الاقتصادية تكثر من 50 % ماعاد السودان التي بلغت فيه نسبة العولمة الاقتصادية 28.12 % .

و من هنا نلاحظ ان العولمة مستمرة على مستوى العالم بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة و لم يعد الامر اختاري بل اجباري و هذا ماتؤكده نظرية ميونيخ للبروفيسور هاوس هوفر التي سناتي على شرح محتواها و علاقته بالعولمة في المحاور اللاحقة.

3 – مؤشر العولمة الاجتماعية :

على المستوى العولمة الاجتماعية نجد انها مرتفعة في الدول الخليجية لتصل الى اعلى نسبة لها في الامارات العربية المتحدة بـ 81.69 %ثم تليها دولة الكويت ب 81.16 %ثم السعودية ب 72.65 % و البحرين ب 70.4 % هاته الدول التي تعرف بدرجة عولمتها الاجتماعية المرتفعة ثم تليها الاقل ارتفاعا ونجد فيها كل من لبنان 69.92 % و قطر ب 64.88 % والاردن ب 59.1 % ثم المغرب ب 56.72 % اما باقي الدول العربية فعولمتها الاجتماعية اقل من 50 % ونجد من بينها مصر ب 42.52 % ثم تونس ب 40.4 % تليها الجزائر ب 34.95 % .

البلد	1974	1984	1994	2004	2014
الامارات	46.3	46.08	72.21	81.04	81.69
البحرين	49.16	49.66	63.14	66.96	70.4
جيبوتي	.	34.31	32.78	35.26	38.39
الجزائر	18.37	18.21	17.58	35.22	34.95
مصر	21.5	21.64	35.21	43.92	42.52
العراق	22	23.37	24	26.63	30.93
الاردن	38.2	38.99	41.47	60.15	59.1
الكويت	50.94	64.76	75.35	80.69	81.16
لبنان	52.53	53.12	54.07	66.06	69.92
ليبيا	38.73	38.74	38.31	40.15	36.71
المغرب	25.51	20.96	35.05	46.6	56.72
موريطانيا	20.91	20.75	16.24	23.59	25.41
عمان	45.42	46.01	54.91	61.06	56.85
قطر	57.82	57.98	57.68	67.29	64.88
السعودية	33.65	47.32	57.28	73.48	72.65
السودان	19.28	19.17	15.09	20.89	18.86
سوريا	24.78	23.94	22.99	36.49	39.3
تونس	34.62	33.67	33.43	42.86	40.4
اليمن	18.05	17.38	15.61	24.04	25.46

الجدول2درجات العولمة الاجتماعية

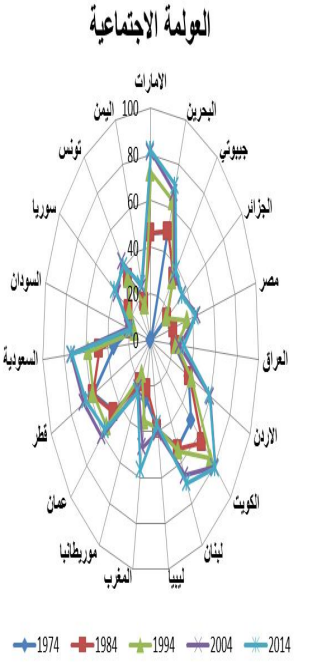

الشكل رقم 3مؤشر العولمة الاجتماعية

4 – مؤشر العولمة السياسية :

على مستوى العولمة السياسية يظهر الرسم البياني المقابل " العولمة السياسية " تقلب المراتب و انعكاسها في الدول العربية التي عرفت درجة مرتفعة من العولمة الاقتصادية و الكلية قد شهدت تراجع ملفت للنظر مقارنة بالمعدلات المرتفعة في باقي المؤشرات، حيث الدول العربية التي عرفت تراجع في المؤشرات السابقة قد ارتفعت درجة عولمتها السياسية لتسجل اعلى نسبة بلغت 94.16 % و كانت من نصيب مصر ثم تليها المغرب بـ 89.54 % ثم الاردن بـ 86.86 % وتونس بـ 84.68 ثم الجزائر بـ 83.66 % ثم قطر بـ 74.36 % و هاته الفئة تعتبر اكثر الدول العربية المندمجة سياسيا في النظام العالمي (معولمة سياسيا)، فين نجد الفئة الثانية الاقل اندماجا و هي اليمن بـ 66.79 % ثم جيبوتي بـ 65.77 %ثم لبنان بـ 62.48 % ثم السعودية بـ 62.34 % ثم العراق بـ 56.34 % والسودان بـ 55.38 % ثم الامارات العربية بـ 55.21 و سوريا بـ 54.21 % ، اما باقي الدول واغلبها من منطقة الخليج فدرجة عولمتها اقل من 50 %.

البلد	1974	1984	1994	2004	2014
الامارات	25.07	45.95	43.85	47.87	55.27
البحرين	20.95	28.12	33.34	43.07	47.74
جيبوتي	.	29.85	53.49	59.54	65.77
الجزائر	54.13	66.61	63.69	83.55	83.66
مصر	55.8	67.83	90.37	89.35	94.16
العراق	40.25	48.34	58.36	53.42	56.34
الاردن	34.14	54.65	76.13	84.79	86.86
الكويت	34.92	52.72	51.75	57.63	61.29
لبنان	41.77	48.39	54.28	73.87	62.48
ليبيا	36.49	39.74	44.99	48.45	52.77
المغرب	53.15	63.33	78.84	87.45	89.54
موريطانيا	28.7	34	40.2	45.68	48.31
عمان	23.22	32.25	35.84	40.65	45.6
قطر	23.03	30.08	37.46	44.04	74.36
السعودية	37.53	58.86	79.58	57.28	62.34
السودان	37.77	39.3	46.56	52.74	55.38
سوريا	43.11	55.44	50.33	53.81	54.21
تونس	58.06	65.47	83.39	86.72	84.68
اليمن	20.11	21.36	32.57	57.01	66.79

الجدول**3**: درجات العولمة السياسية

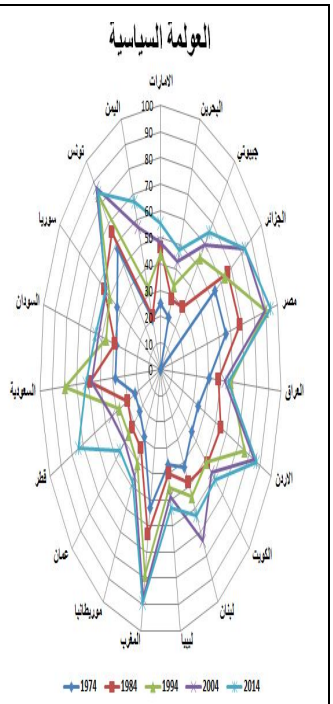

الشكل رقم 4 : مؤشر العولمة السياسية

كما يمكن ملاحظة ترتيب الدول العربية حسب كل المؤشرات السابقة عربيا و عالميا في الرسم البياني الاتي، حيث يمثل محور السينات الترتيب العربي و محور العينات الترتيب العالمي و قد قمنا بترتيب الدول العربية ممن 1 الى 20 عربيا كما يلي :

1 – الامارات، 2 – قطر، 3 – البحرين، 4– الكويت، 5– الاردن، 6– السعودية، 7– لبنان، 8– المغرب، 9– عمان، 10– تونس، 11– مصر، 12– جيبوتي، 13– الجزائر، 14– اليمن، 15– موريطانيا، 16– سوريا، 17– ليبيا، 18– العراق، 19– السودان.

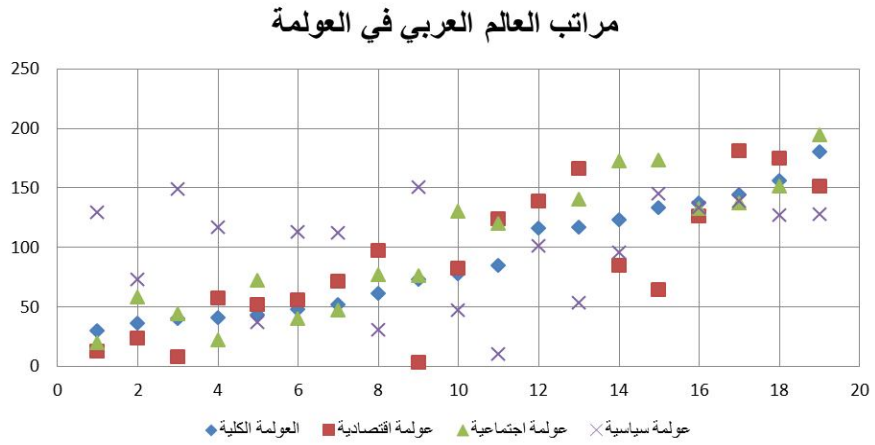

الشكل رقم 5 : ترتيب العالم العربي في العولمة عربيا و عالميا

ثالثا : النمو و التنمية في ظل العولمة.

1 –مفهوم النمو الاقتصادي:

حسب المفكر شبيرو " هو الزيادة في الانتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبرالمقياس الافضل لهذا الانتاج هو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي [1].

أ – انواع النمو: هناك ثلاثة انواع للنمو هي :

النمو طبيعي : يتمثل في :

– عملية اضطراد التقسيم الاجتماعي للعمل كالانتقال من الزراعة الى الصناعة اليدوية ثم الى الصناعة الآلية الكبرى

– عملية تراكم اولي لرأسمال نتيجة اقصاء الفلاحين و تحول الاموال الى التجارة ثم انتقلت للصناعة

– سيادة الانتاج السلعي

– سيادة و تكوين السوق الداخلية

– النمو العابر : و نعني به نمو بلا تنمية حيث يزول بزوال المتغيرات الطارئة.

– النمو المخطط : يكون نتيجة لتخطيط شامل لموارد المجتمع و متطلباته و من مميزاته مايلي:

[1]Shapiro, Edward:"Macro-economic Analysis", Thomson learning 1995 , P. 429

- ذاتي الحركة.
- واقعي.
- نمو مطرد و ليس نمو لطفرة واحدة.
- تحقيق تنمية اقتصادية.
- الكفاءة التقنية.

ب – مراحل النمو عند روستو: قسم روستو النمو الى 5 مراحل هي :

- **المجتمع التقليدي** : يتميز بتخلف شديد و وسائل بدائية للانتاج

- **التهيؤ للانطلاق** : يتميز بتخلف اقتصادي و صناعات بسيطة و انتشار للطرق و السكك الحديدية و الموانئ

- **الانطلاق :** تنمية الموارد الاقتصادية و هذا بارتفاع الاستثماراتو انخفاض نموالسكان و كذلك تحول في الانتاج و التوزيع .

- **النضوج** : يتميز بتقدم اقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية يضاف له انتاج مادي جديد ارتفاع معدلات الاستثمارات حيث تكون اكبر من معدلات الاستهلاك و قيام وتوسع صناعات أخرى كالحديد و الكيمياء والميكانيك.

- **الاستهلاك الوفير** : حيث يكون الانتاج اكبر من الحاجات و تتميز هذه المرحلة كذلك بارتفاع الدخل الفردي و الذي يتبعه زيادة في استهلاك السلع المعمرة.

2 –التنمية و التنمية المستدامة.

أ - تعرف التنمية الاقتصادية :

على انها عملية تغيير الحقيقي و الهيكلي للناتج القومي الاجمالي خلال فترة زمنية معينة، و تشمل كافة القطاعات و النشاطات الاقتصادية كالزراعة – الصحة–التعليم– منشءات سياحية، بغض النظر اذا كانت عامة أو خاصة [1].

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على انها عملية مقصودة ارادية مخططة، هدفها إحداث تغييرات هيكلية بأبعاد المجتمع المختلفة لتوفير الحياة

1 الشمري خالد توفيق:" مدخل الى علم الاقتصاد و التحليل الجزئي و الكلي" دار وائل للنشر– الاردن 2009 ص 463

الكريمة لجميع افراد المجتمع [1] .

من تعاريف التنمية يمكن استنتاج النقاط التالية[2] :

- ارتفاع انتاجية القطاعات الاقتصادية كالزراعة و الصناعة.
- ارتفاع نسبة التراكم الرأسمالي و الكفاية الحدية لرأسمال.
- زيادة كمية و نسبة الاحتياطي من النقد الاجنبي.
- حصول زيادة حقيقية في متوسط الدخل الفردي، أي زيتدة القدرة الشرائية للفرد.
- حصول زيادة حقيقية في كمية السلع و الخدمات المنتجة و ليست الزيادة في قيمتها السوقية.
- تخفيض نسبة الامية.
- تخفيض نسبة الوفيات و زيادة الوعي الصحي.
- ارتفاع نسبة تشغيل اليد العالمة و تخفيض معدلات البطالة.
- زيادة كمية الصادرات و تخفيض نسبة الاستراد.
- التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية و تخفيض نسب الهدر و التبذير.
- زيادة توسيع شبكة الامان االاجتماعي.
- القدرةعلى كبح جمتح الازمات الاقتصادية.

ب - أهداف التنمية الاقتصادية :

يمكن تلخيص أهداف التنمية في النقاط التالية :

- زيادة الدخل القومي الحقيقي.
- رفع مستوى المعيشة في االمجتمع.
- تخفيض التفاوت في الدخول.
- تعديل التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني لصالح قطاع الصناعة والخدمات

في حين ان هاته الاهداف لها متطلبات تقف في تحقيقها لا بد من توفيرها و هي :

1 الحبيب فايز إبراهيم : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض السعوديو 1992 ص 399

2 الشمري خالد توفيق : نرجع سابق ص 463

- توفير البيانات الاحصائية و المعلومات اللازمة
- توفير التخطيط الكفؤ و سياسة اقتصادية ملائمة
- توفير معاهد التدريب اللازمة.
- توفير متطلبات الاستخدام الامثل لتكنولوجيا المعلومات.
- توفير الامن الاستثماري بشقيه المحلي و الاجنبي.
- توفير الوعي التنموي العام و خلق الرغبة لدى السكان في التفاعل الحضاري مع التنمية الاقتصادية.

ج - تعريف التنمية المستدامة:

هي مصطلح يشير الى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

كذلك هي عملية تغيير واستغلال للموارد و توجيه الاستثمارات و التطور التكنولوجي و التغيرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية. كما ان مفهوم التنمية المستدامة يستند الى مجموعة من الاسس والضمانات الرامية الى تحقيق أهدافها أهمها[1] :

- أن تاخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص و مستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي و المستقبلي كأساس لشراكة الاجيال المقبلة في الانتاج من تلك الموارد.
- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية و كيفية توزيع تلك العائدات، و مايترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين في حال الربط بين سياسات التنمية و الحفاظ على البيئة.
- اعادة النظر في انماط الاستثمار الحالية مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة
- لاينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار و هياكل الانتاج بل يجب

[1] طارق عابد هواش: " دور السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي " رسالة ماجيستير تخصص علاقات دولية ، جامعة دمشق سوريا 2012 ص 22 .

تعديل أنماط الاستهلاك السائد إجتنابا للاسراف و تبديد الموارد و تلوث البيئة .

– يجب ان يشمل العائد من التنمية كل ما يعود على المجتمع بالنفع و لا يقتصر على العائد و التكلفة استنادا الى مردود الأثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية .

استدامة و تواصل و استمرارية النظم الاجتماعية أساس الوقاية من إحتمالات انهيار مقومات التنمية، خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

د – أوجه الاختلاف بين النمو و التنمية:

ما يهمنا في ورقة البحث هاته هو محاولة استخراج نقاط الاختلاف بين النمو و التنمية حتى يتسنى لنا معرفة الاثار السلبية للنمو على التنمية في العالم العربي، و كما هو معروف أن:

التنمية : تعني الحد من التخلف و القضاء عليه في شتى الجوانب و النشاطات (انسانية–اقتصادية–سياسية–ثقافية–ادارية–إعلامية– علمية)، أما:

النمو: فلا يتطرق الى جوانب التخلف إلا من خلال زيادة في الناتج المحلي الاجمالي GDP[1] و يتحول الى نمط مطرد إذا استمر لفترة طويلة، و فيما يلي أهم الفروقات و الاختلافات الموجودة بينهما:

– النمو يمكن ان يتحقق ضمن دورة حياة اقتصادية و تكنولوجية قائمة ضمن مؤسسات و معطيات سيلسية و اقتصاديةو ثقافية، ضمن وضع ساكن (ستاتيكي) و أفق زمني قصير ، إلا اان التنمية لا يمكن ان تتحقق إلا بفضل تبدلات ايجابية واسعة نوعية و كمية و الاهم ان تكون جذرية تمكن من كسر حلقة الدورة الاقتصادية و الاجتماعية السائدة و القاتمة و خروجا من معطياتهاو مؤسساتها الى حلقة أرفع في لولب تطور المجتمع، ضمن و ضع حركي (ديناميكي) و أفق زمني طويل[2].

– النمو زيادة في الناتج القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل و يحدث بفعل آلية السوق دون تدخل الدولة، بينما التنمية عملية تراكمية إدراكية نتيجة لتدخل الدولة.

---

[1] Gross Domestic Product

[2] حسين عادل: " التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1985 ص 100

يميز "بونيه" بين مفهومين : النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة في حين التنمية الاقتصادية تفرض تطورا فعالا و واعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة [1].

يرى "كوسوف" ان النمو هو التغير في حجم النشاط الاقتصادي، بينما تعني التنمية بالاضافة للتغير في حجم النشاط تغير في هيكل الاقتصاد لصالح القطاعات الاكثر تأمينا لتطوره على المدى الطويل أو لصالح أكثر القطاعات حيوية[2].

لا يؤدي النمو في الزمن القصيرالى إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، بينما تعمل التنمية الى إحداث تغيرات في البناء الاقتصادي و الاجتماعي للدولة[3] .

النمو في الدول النامية عموما و العربية خصوصا قد يواكب اسقاطات النموذج المتقدم و يؤدي الى ارتفاع الاستهلاك و تغير أنماطه، و لكنه لا يتحول الى تنمية اقتصادية و اجتماعية ملموسة.

و يمكن القاء نظرة على اقتصاديات الدول العربية خصوصا حول قضية النموو التنمية فالملاحظ لتطورات الاقتصادية سواء تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال العشرية الاخير، إلا انها لا زالت تتخبط في التخلف و ما يميزها من أثار مصاحبة له .

3–الاوضاع الاقتصادية للعالم العربي في ظل العولمة:

فيما يلي سنتناول أهم المؤشرات التنموية في ظل العولمة و سنركز على أهمها كالنمو الاقتصادي و التدفقات المالية الخارجية (الاستثمار الاجنبي المباشر) بطالة و الفقر و التبعية الاقتصادية في العالم العربي .

أ – النمو الاقتصادي :

لقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي في العالم العربي بصفة عامة معدلات مرتفعة عموما رغم التدهور الذي عرفته في العشرية الاخيرة بالرغم من

1 المصبح عماد الدين : " محددات النموو الاقتصاديفي سوريا" أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق 2008 ص 40
2 مصطفى مدحت : " النمتذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية"، مكتبة دتر الشعاع مصر 1999 ص
3 الشمري خالد توفيق مرجع سابق ، ص 467

الارتفاع المحسوس في اسعار النفط فلقد تراجعت معدلات النمو من 6,2 % سنة 2007 الى 4.0 سنة 2013[1]، ولكن حتى هذه المعدلات اثناء ارتفاعها لم تحدث أي تنمية تذكر على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالصناعة، الزراعة ، التكنولجية، بل ادت فقط الى طفرة في النمو الاسمي غير حقيقي لم تستفيد منه الدول العربية بل الشركات المتعددة الجنسيات و فروها المحلية ، و الرسم البياني التالي يوضح تطور هاته المعدلات.

الشكل رقم 7: معدل النمو الاقتصادي العالمي

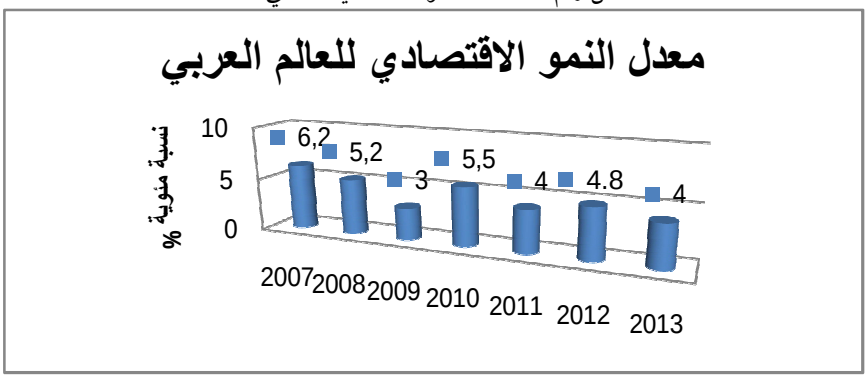

ب- الناتج المحلي الاجمالي[2]:

لقد شهد الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية نمو مطردا خلال نصف القرن الماضي بمعدلات و سرعات متفاوتة، إلا انها لم تحدث التغيرات المنشودة لتطوير القطاعات الاقتصادية المتخلفة بل عملت على القضاء على الصناعات القليلة التي كانت موجودة، و هذا بتركها بدون حماية و دعم محلي لتقويتها لمواجهة المنافسة الدولية و العالمية ، و الارقام المبينة في الرسم البياني رقم 8 ، توضح ضخامة نمو هذا الناتج بمعدلات تفوق 350% خلال العشرية الاخيرة حيث تضاعف تقريبا أربع مرات أي بزيادة 2202 مليار دولار بحيث إنتقل من 497,425 مليار دولار سنة 2002 ليصل الى 2699,963 مليار دولار سنة 2013، في حين انه انتقل من 429,081 مليار دولار سنة 1980 الى 434,542 مليار دولار سنة 1990 فقط أي بنسبة 1 %بزيتدة خمسة 5 مليار دولار فقط.

الشكل رقم6 : الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية

1 البنك الدولي " تقرير التنمية لسنة 2014 " البنك الدولي
2 اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية للامم المتحدة " مؤشرات التنمية العالمية 2014 " الامم المتحدة

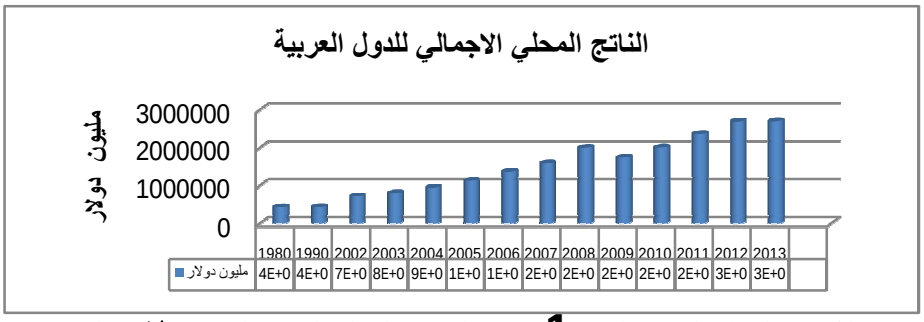

ج – التكامل الدولي للدول العربية[1] (نسبة التجارة الدولية للناتج المحلي الاجمالي) :

لمعرفة درجة اندماج و تكامل الدول العربية في الاقتصاد العالمي سوف نرى درجة تكامل الاقتصادات العربية مع الاقتصاد الدولي و هذا من خلال قياس نسبة التجارة الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 91.9 % سنة 2012 لمجمل الدول العربية حيث يصل الى 150% في بعض المناطق العبية و نخفض الى 40% في مناطق أخرى و هذا يدل على درجة ارتباط العالم العربي بالعالم اقتصاديا في المقابل هناك تفكك اقتصادي داخل المنظومة الاقتصادية للعالم العربي.

د – متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي :

بالموازاة مع ارتفاع النتاتج المحلي الاجمالي تبعه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد منه بالرغم انه لم يكن بنفس المعدلات التي شهدها الناتج المحلي الاجمالي، إلا أنه يبقى نصيب الفرد العربي أخفض من المعدلات العالمية و الدولية مقارنة بالموارد و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، فالرسم البياني رقم 9 حيث كان نسبة تطور نصيب الفرد لا تتجاوز 10% سنويا، في حين معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي كان حوالي 20 %، و بالرغم هذا المعدل لنصيب الفرد و في ظل معدلات التضخم التي تشهدها الدول العربية فانه لا أثر يذكر لهذا النمو في نصيب الفرد على تغطية حاجاته الاساسية .

الشكل رقم7 : متوسط دخل الفرد العربي من الناتج المحلي الاجمالي

1 برنامج الامم المتحدة الانمائ " تقرير التنمية البشرية 2014 " الامم المتحدة نيو يورك الولايات المتحدة الامريكية

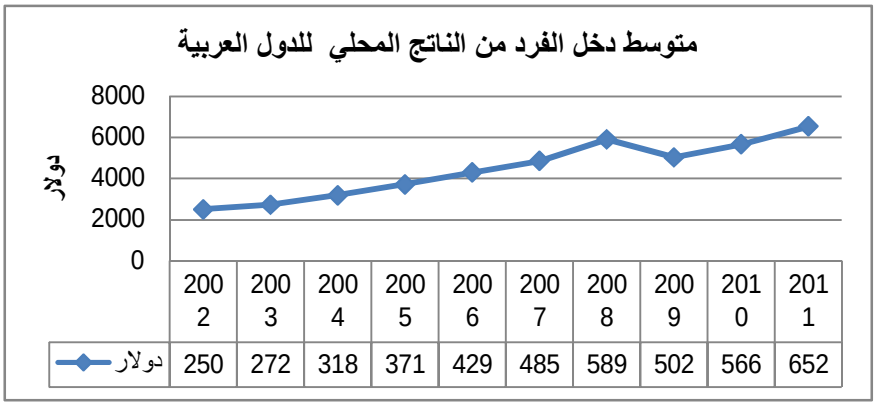

هـ– التضخم في الدول العربية :

كما هو مبين في الرسم البياني رقم 10 فمعدلات التضم في الدول العربية هي الاعلى في العالم مما يؤدي بالضرورة القضاء على تاثير ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي يجعلها اسمية و غير حقيقية و فعلية لتغير و تحسين ظروف المعيشية للفرد العربي من جراء هاته الارتفات التي تنعكس على أهم السلع الاساسية كم غذاء و ملبس و تعليم .

الشكل رقم8: معدلات التضخم حسب المناطق في العالم

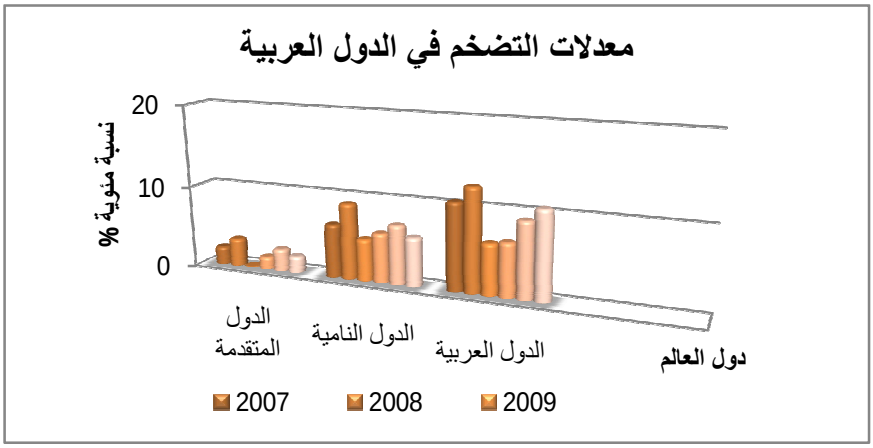

و– التدفقات المالية الخارجية :

من بين أهم مالمؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية في العالم مؤشر التدفقات المالية الخارجية أو ما يعرف بالاستثمار الاجنبي المباشر الذي من المفروض يضمن انتقال التكنولوجية و الصناعات و القدرة على الانتاج، و لكن حسب الرسم البياني رقم 11 و الجدول رقم 4 الذي يوضح قيمة هذه التدفقات في

العالم حسب المناطق نلاحظ أن أضعف قيم هذه التدفقات سجلت في الدول العربية منذ ما يزيد عن نصف قرن خصوصا في العشرية الاخيرة حيث سجلت قيم سلبية أي تم تسرب أو إعادة خروج هذه الاستثمارات قدرت أكثر من النصف ما تم تدفقه (دخولها) حيث أن أكبر مبلغ تدفق في اتجاه الدول العربية مجتمعة بلغ 68.3 مليار دولار سنة 2007 و انخفض الى 16.3 مليار سنة 2010 ليعود و ينخفض الى – 35.6 مليار أي تم خروج لهاته الاستثمارات بنسبة تزيد عن النصف بدون حساب تحويلات الارباح للشركة الام، و بالتالي نلاحظ ان هاته التدفقات عملت على القضاء على الشركات المحلية و تشويه الهياكل الاقتصادية وأغلب هاته الاستثمارات كانت في المحافظ المالية أي لم تكن في شكل

استثمارات صناعية أو تكنولوجية بل استقرت فقط في القطاع المالي (البنوك والتامينات) مما سهل عملية الخروج في فترة وجيزة على عكس الاستثمارات المباشرة التي ترتكز على انشاء مصانع و تتطلب وقت طويل نسبيا للحصول على معدل عائد معتبر.

ى– الفقر في الدول العربية :

2012	2011	2010	2009	2008	2007	[1]/ مليار دولار
144.9	495.3	600	320.9	278.8	691	ل النامية و دات الناشئة
20.4	-1.4	-14.7	13.5	22.3	16.8	يقيا جنوب صحراء
66.8	93.9	83.1	30.9	157.1	183.8	و شرق اوروبا
-57.9	-64.9	-25.4	-63.4	-98	130.2	لدول المستقلة
14.4	311.9	409	206.2	68.2	197.1	ل النامية اسيوية
-35.6	-45.7	16.3	67.8	38.2	68.3	لاوسطوشمال [2] يقيا –
136.3	200	128	61.9	84.9	85.8	ا اللاتينية و كاريبي

الجدول4: قيمة التدفقات الملية الخارجية في العالم

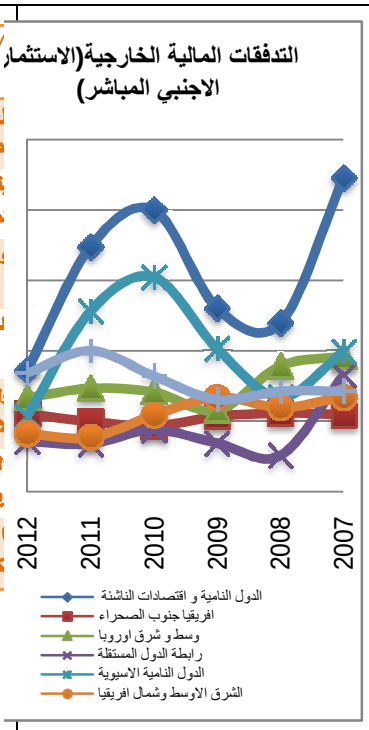

الشـــكل رقـــم 9 : التـــدفقات الماليـــة الخارجية في العالم

إذا ما قيس الفقر بالخط الدولي للفقر،أي بالعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم،تأتي الحصيلة انخفاضا في معدّل الفقر المدقع في المنطقة العربية من 5.5 في المائة في عام 1990 إلى 4.1 في المائة في عام 2010 الرسم البياني رقم 12 الشكل أ، وتشير التقديرات إلى ارتفاع سجلته المنطقة في متوسط معدّل الفقر في العامينا لماضيين،فأصبح 7.4فيا لمائة في عام . 2012 وقد سجلت أقل البلدان العربية نموا أعلى معدّل للفقر المدقع في المنطقة، بلغ 21.6 فيا لمائة في عام 2012 بعد أن كان 17.8في المائة في عام . 2010 أما في مجموعة بلدان المغرب، فظلا لفقر عند معدل 2.2 في المائة تقريباً، بينما ارتفع في مجموعة بلدان المشرق من 1.3في المائة في عام 2010 إلى 5.7 في المائة في عام. 2012 وقد تبدّدت المكاسب التي تحققت في تقليص الفقر في بعض البلدان بسبب النزاعات المسلحة والتحوّلات السياسية، وهذا التراجع ليس بغريب على أي بلد يمر بمرحلة انتقالية

1 صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 " ، أبوظبي الامارات العربية المتحدة
2 الدول العربية

.3فاللنزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية مثلاً،أثر مدمّر على اقتصاد البلد و حياة السكان .وبعد أن كان معدّل الفقرا لمدقع 7.9 في المائة في البلد في عام 1997، هبط إلى 0.3 في المائة في عام . 2007 لكنّه عاد وارتفعنتيجةللنزاعاتإلى 7.2 فيالمائةفيالفترة 2012-2013.

ويختلف معدل الفقر في المنطقة العربية باختلاف خط القياس،بين الخط الدولي للفقر المحدد بالعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وخطوط الفقر الوطنية في المنطقة العربية .فإذا ما قيس الفقر بخط وطال فقر الوطنية في كل من بلدان المنطقة،تأتي الحصيلة ارتفاعاً في معدّل الفقر من 22.7 في المائة في عام 1990 إلى 23.4 في المائة في عام 2012 ،نتيجة لأسباب عدة أهمها ارتفاع معدلات الفقر في أقل البلدان نمواً ومجموعة بلدان المشرق.

أما ضمن مجموعات البلدان،فتلاحظ فوارق كبيرة بين البلدان فيا لأداء على صعيد الحد من الفقر(الرسم البياني رقم 12 الشكل ج)ففي مجموعة بلدان المغرب، انخفض معدل الفقر في تونس والمغرب بين عامي 1990و 2012في مجموعة بلدان المشرق،كان أداء الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر جيدا في تخفيض معدل الفقر حتى عام 2010 ،إلا أنهارت في عام 2012 على أثر التحولات والنزاعات التي حلتّ بالبلدين .

أما في أقل البلدان العربية نمواً،فارتفع معدل الفقر في اليمن من 40.1 في المائة في التسعينات إلى 44في المائة في الفترة 2013 - 2012 ،في حين انخفض في البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة كموريتانيا من 50.5 في المائة إلى 42 في المائة.

الشكل رقم 10: انتشار الفقرفي الدول العربية

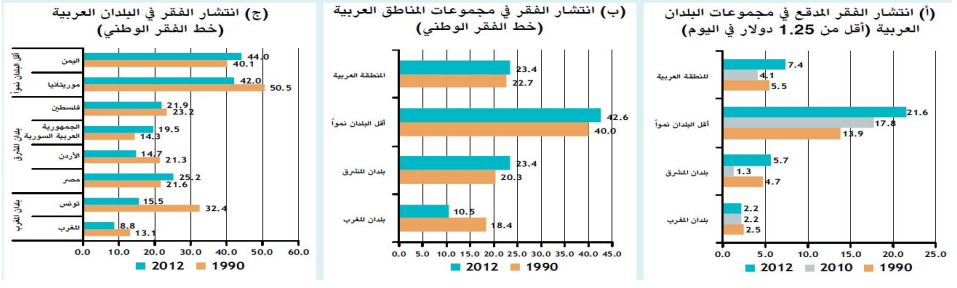

ف– البطالة في الدول العربية :

- بطالة مرتفعة جدا بين الشباب[1]

أصبح الشباب الضحية الأولى للبطالة في المنطقة .وأظهرت إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010 أن معدل البطالة في البلدان العربية يختلف حسب الفئات العمرية ومستويات التعليم . 14 ويلاحظ البرنامج أن بطالة الشباب من الفئة العمرية 24 - 15 سنة في البلدان العربية تسجل أعلى معدّلات مقارنة بسائر الفئات السكانية (الجدول رقم 5) ويفيد صندوق النقد الدولي بالحصيلة نفسها،إذ يعلن أن البطالة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى في العالم،والشباب يشكلون النسبة الأعلى من مجموع العاطلين عن العمل . وقد تجاوزت نسبة الشباب العاطلين عن العمل من الفئة العمرية 24 - 15 سنة ضعف معدل البطالة الإجمالية.

وبلغ معدل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 25 في المائة،متجاوزاً معدل بطالة الشباب في أي منطقة أخرى من العالم.

	بطالة الشباب (15-24 سنة)	البطا
الجزائر	45.6	
البحرين	20.7	
جيبوتي	37.8	
مصر	25.8	
العراق	45.3	
الأردن	38.9	
الكويت	23.3	
لبنان	21.3	
ليبيا	27.3	
موريتانيا	44.3	
المغرب	15.7	
عُمان	19.6	
قطر	17	
المملكة العربية السعودية	25.9	
الصومال	43.4	
السودان	41.2	
الجمهورية العربية السورية	19.8	
تونس	26.5	
الإمارات العربية المتحدة	6.3	
الضفة الغربية وقطاع غزة	33.1	

الجدول5: بطالة الشباب و البطالة الاجمالية

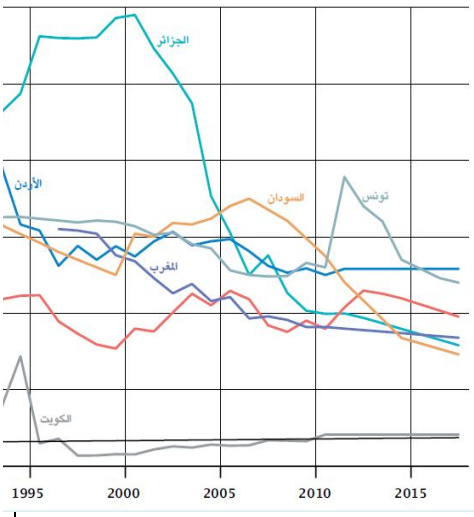

الشكل رقم 11 : معدل البطالة الحقيقي في الدول العربية

1 اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا " مسح التطورات الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة العربية " الامم المتحدة ، الاسكوا 2013

- ارتفاع في البطالة وانخفاض في إنتاجية اليد العاملة

من مشاكل البطالة الأخرى في المنطقة العربية ارتباطها بانخفاض الإنتاجية . فالمنطق الشائع يفيد بأن ارتفاع الإنتاجية من جراء اعتماد التكنولوجيات الحديثة يؤدي إلى إلغاء الوظائف وارتفاع معدل البطالة .غير أن هذا التفسير الأولي للعلاقة بين البطالة والإنتاجية معكوس في المنطقة العربية، حيث تبدو الإنتاجية منخفضة جداً، إذا ما قورنت بالمناطق التي تسجل لأدنى المستويات في التنمية.

- ضعف الطلب على اليد العاملة من فئة العاملين المهرة

عندما يحسب محتوى المعرفة والإنتاجية في قطاعات مثل البناء والتجارة والنقل، تنخفض الأرقام إلى مستويات أدنى من المستوى المبيّن في الجدول رقم 6،وهذا يؤكد الانطباع بشأن انقسام تركيبة الاقتصادات بين قطاعات استخراجية وقطاعات إنتاجية .وتظهر البيانات أن نسبة تتراوح بين 40 و 55 في المائة من القوى العاملة النشطة في العراق وفلسطين ومصر واليمن تعمل دون المستوى المتوسط من الإنتاجية .وتولّد الصناعات القائمة طلباً مرتفعاً على العمال من ذوي المهارات المنخفضة، بحيث من غير المفاجئ أن تكون البطالة في البلدان العربية على قدر من الارتفاع بين الشباب من ذوي التحصيل العلمي لا يلاحظ في الفئات الأخرى . ففي تونس،بلغ معدّل بطالة الأفراد من ذوي التحصيل العلمي الثانوي أو أعلى مستويات قاربت ضعف متوسط البطالة في البلد .

الجدول6: انتاجية اليد العاملة في الدول العربية

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	44 536	44 980	51 243	54 898	..	..	..
الكويت	4 682 268	4 663 553	4 429 576	3 995 655	4 296 896	3 138 171	2 952 047
فلسطين	42 976	53 356	42 208	51 603	68 029	46 338	44 296
قطر	1 176 110	915 576	531 798	..	400 414	584 860	..
المملكة العربية السعودية	..	..	1 016 446	977 557	986 294	919 080	..
تونس	114 235	122 719	113 546	141 347	..	..	..
الإمارات العربية المتحدة	993 150	898 245	983 436	875 290	808 205	..	..

(ب) في قطاع الصناعات التحويلية (بالدولار الأمريكي)

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مصر	11 354	11 355	11 356	11 357	11 358	11 359	11 360
الأردن	13 051	13 061	14 790	14 411	14 428	15 003	..
الكويت	60 029	60 431	59 369	58 143	46 823	50 274	54 677
المغرب	16 964	18 730	17 662	18 365	19 490	20 023	20 601
عُمان	71 515	71 516	71 517	71 518	71 519	71 520	71 521
فلسطين	10 182	10 946	8 207	9 159	9 704	8 749	..
قطر	82 466	79 493	64 900	..	62 146	70 010	..
المملكة العربية السعودية	..	..	47 685	48 300	48 409	47 349	..
السودان	14 315	14 502	15 419	16 271	..	..	..
تونس	11 472	12 006	11 635	11 284	..	..	..
اليمن	7 752	7 349	6 178	11 426	11 747	9 654	8 419

رابعا : نظرية ميونيخ و حقيقة العولمة :

ان انتشار التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة يقودنا الى مفهوم الفضاءات الاقتصادية سواء الاقليمية أو القارية الذي أعتمد كعنصر في التحليل الاقتصادي لترجمة دور المحيط الجيو-اقتصادي و التجاري و الفني و السياسي في تحديد مستوى و نوعية النشاط الاقتصادي سواء في الداخل أو في الخارج، و قبل ذلك لابد من تحديد بعض المفاهيم :

1-الفضاءات الاقتصادية و العولمة:

أ – مفهوم الفضاء الاقتصادي :

الفضاء اصطلاحا : المكان الذي يتم داخله استغلال الثروات القومية وامتدادها في اطار بنى و أنظمة معينة.[1]

الفضاء الاقتصادي : الفضاء المحسوس ماديا و بشريا كواقع فني و تجاري و نقدي و سياسي متموضع.

ان نظرية الفضاء الاقتصادي تؤكد ارتباط الفضاء بثلاث عناصر هي[2] :

- الفضاء هو تجانس
- الفضاء خطة
- الفضاء استقطاب

- **الفضاء المتجانس :** هو الفضاء المتصل بحيث يمتلك جزء من اجزائه المكونة ميزات و امكانيات متشابهة، فمثلا يمكن تصنيف أقاليم معينة على انها متجانسة، و تتميز على الاقاليم الاخرى (باعتبار مقاييس القدرة الشرائية والتصنيع) و قد يتحقق التجانس استنادا الى معالم أخرى فالوطن العربي مثلا به من التجانس (المقومات الاساسية التي تربط أجزاء الوطن العربي). كاللغة-الثقافة – الحضارة- التاريخ – المصير المشترك، ما تفتقر اليه مناطق أخرى من العالم كاوروبا.

- **خطة**. تشير الى فضاء متجاور و خضوع اجزائه الى لقرار واحد، كما تخضع فروع المشروع للمقر الرئيس و الفضاء يشكل برنامجا و لا ينفذ الا داخل الحدود السياسية لقطر معين، و في داخل هذه الحدود فقط يكون للقرار

[1] محي الدين اللبان " الوحدة العربية في منظور تعاليم الفضاء الاقتصادي" مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية – القاهرة العدد 11 1994 ص 20.

[2] محي ناصر اللبان "الوحدة العربية من منظور تعاليم الفضاء الاقتصادي " مصدر سابق ص 24 .

الفضائي أو للبرنامج صفة الالزام و الاجبار.

- **الفضاء استقطاب:**تكون اجزائه مكملة لبعضها البعض بالرغم من تباينها و اذا دخلت مع بعضها البعض و مع الاقطاب المهيمنة بمبادلات تفوق النبادلات مع بعض الاقاليم الاخرى. وهذا العنصر ياتي ببعد جديد و مهم للفضاء –لأن حيوية هذا لم تعد تتوقف على التجانس و الاتصال و التحاور فحسب، بل على مستوى المبادلات . و قد اعطت النظرية الحديثة لهذا العنصر أولوية على العنصرين السابقين(التجانس و الخطة) خاصة في نموذج أوروبا الموحدة بالنظر لضعف التجانس و تعذر القرار الموحد فيها.

ان الاهتمام بموضوع الفضاءات الاقتصادية و اعادة هندستها ياتي في اطار (موجة التكتلات الاقتصادية) التي تقودها الدول المتقدمة في المنظومة الراسمالية و المتمثلة في الاسراع في انشاء التكتلات الاقتصادية الكبيرة، بعد ان اصبح واضحا و من خلال متابعة تطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي و التي توضح ان الاقتأصاد في العقود القادمة ستتم ادارته ادارة مركزية و بصيغة (المركزية الاقتصادية) متعدد الاقطاب يسيطر فيها كل قطب على فضاء أو مجال اقتصادي محدد على انإاجراء العديد من الفضاءات الاقتصادية الاقليمية التي يشهدها العالم بخطوات حثيثة بتشكيل فضاءات تابعة لأحد الفضاءات القارية، بهدف تنظيم العلاقات المستقبلية فيما بينها بما يمكِن تلك الاقطاب من إحكام سيطرتها المركزية على مقدرات الاقتصاد العالمي[1]

ان تعزيز نهج الاقليمية الرامية لاقامة المجالات او الفضاءات الاقتصادية الاقليمية يعتبر شرطا ضروريا لالحاق هذه الفضاءات بالفضاءات الاقتصادية العملاقة و انشاء أو تشكيل هذه الفضاءات ياتي تحت ذرائع و حجج و مشاريع التكامل الاقليمي و من خلال هذه الفضاءات تتكشف أليات الالحاق[2]

كما ان عملية الحاق الفضاءات الاقتصادية القارية سيسرع من عملية تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص، و مايصاحبها من تآكل السلطة الوطنية و الازالة المتسرعة لكل القيود و العوائق التي تقف بوجه الشركات العابرة القوميات

1 حميد الجميلي "هندسة الفضاءات الاقتصادية" دراسة في الابعاد الجيو–اقتصادية، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية العدد 3 1994 . ص 123

2 حميد الجميلي "آليات الهيمنة و الاحتكار الجديدة " الاستراتيجيات و الاهداف من أجل عالم عادل و تقدم دائم ، مصدر سابقص 114.

و الاستثمار الاجنبي و يعد تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص شرطا من شروط الالحاق و خضوع الانتاج لشروط المركزية الاقتصادية.

ب –الفضاءات الاقتصادية المسيطر عليها :

- الهيمنة الامريكية على الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي
- الهيمنة الامريكية على النافتا و الناسافتاNAFTA NASAFTA
- الهيمنة الاوروبية على الفضاء المتوسطي
- الهيمنة الامريكية الجديدة على جنوب شرق آسيا ASEAN
- الهيمنة الامريكية على آسيا الوسطى
- الهيمنة الامريكية على الآبيك APEC

ج - الهيمنة الامريكية على الفضاءات في امريكا اللاتينية

و الضرورة النى يفرضها التوسع الراسمالي هو ربط عالم الجنوب بفضاءات اقليمية مما يعني سلب بلدان الجنوب مقومات سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي منها و اذابة خصائصها الوطنية في المحيط العالمي لصالح الاقتصاد المعولم . و بروز النظام الانتاجي المعولم القائم على خصائص العولمة المتجاوز للخصائص الوطنية و الذي يلبي متطلبات التوسع الراسمالي .

وتحاول أمريكا هذا الاسلوب تحقيق أهدافها في الهيمنة على دول الجنوب بعد ان تحقق مبدأ الانتقال التدريجي من مرحلة الاقتصاد الدولي الذي تتكون قاعدته من اقتصادات متنافسة و منغلقة على الذات الى الاقتصاد الذي تصبح قمته دول الشمال و قاعدته اقتصادات دول الجنوب . و غاية أمريكا هو السيطرة على تقسيم العمل العالمي الجديد و السيطرة المعولمة على موارد الجدنوب و أنماط تصنيعية و تكنولوجية.

ان ابرز آلية لجأت اليها الاقتصادات المتقدمة في سيعيها لإعادة هندسة الفضاءات الاقتصادية ، اضافة الى الاليات التقليدية التي تعمل على ترسيخ التبعية –الترويج– لنهج تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص (الخصخصة) في اقتصادات الجنوب و التي بدأت في عقد الثمانينات و اخذت مداعا الواسع في التسعينات هي بمثابة التحضير المؤسسي اللازم لعولمة الوحدات الانتاجية في هذه الاقتصادات لتسهيل عملية اقامة الفضاءات الاقتصادية التابعة، و ادارتها ادارة مركزية في ظل الاطار الجديد للتكتلات الاقتصادية و الاقليمية و الاسلوب الجديد لتقسيم العمل الدولي في ظل هذه الموجة و عليه فان جوهر عملية الهيمنة على

اقتصادات الجنوب يتم تحت مختلف الذرائع كإعادة هيكلية الاقتصاد و الاصلاح الاقتصادي و يتمثل ذلك في :

- إلزام الجنوب بتبني نماذج التنمية الراسمالية.
- البحث عن تنمية خارج بيئته.
- التكيف مع البيئة الاقتصادية الدولية تكيفا سلبيا.
- العمل بموجب آليات السوق الحرة في ادارة و تخصيص الموارد.
- الدعوة لتخلي الدولة عن قيادتها للانشطة الاقتصادية.
- تعميق اندماجها في السوق العالمية.
- تقويض سلطة الدولة بسلطة مؤسسات بريتون ودز(صندوق النقد الدولي–البنك الدولي –المنظمة العالمية للتجارة).

تقويض سلطة الحكومات بسلطة الشركات العابرة للقوميات و ضمن نطاق (هندسة التفكيك و اعادة التركيب) – الهندسة الجيواقتصادية–

بالاضافة الى ظهور ما يسمى بالبعد الجنوبي للدول العظمى و هذا البعد يمثل فضاءات اقتصادية للمجموعات القارية الكبرى و هي شكل من أشكال العودة الى مدرسة ميونيخ الجيوبوليتيكية[1]، فعندما تتآخم القوى الكبرى في ثلث الكرة الشمالي فمن الصعوبة و المدمر لها التمدد و التوسع و الهيمنة بشكل عرضي نظرا لتتاخمها و عدم وجود مناطق فراغ بينها يسمح بالتمدد، و البديهي في هذه الحالة و الحتمي – مد هذه القوى هيمنتها و توسعها باتجاه آخر و هذه الاقطاب لا شمال لها سوى ثلوج المحيط المتجمد الشمالي فلم يبقى لها إلا الجنوب الممتد فوق ثلث الكرة الجنوبي للسعي باتجاهه وفق ما يسمى (قانون طفح القوة و تمدد الهيمنة).

د – نظرية ميونيخ الحديثة :

مؤسسها هو البروفيسور كارل هاوسهوفر التي تقوم على مفاهيم توسعية فالدولة" كائن حي" لا تحتاج الى منطقة بقاء فقط تعيش عليها بل انها تحتاج لمد نفوذها الاقتصادي و السياسي، و بهذا توصلت هاته النظرية الى فكرة " ازدواجية القارات" واحدة في الشمال و الاخرى في الجنوب ليكونا معا كتلة اقليمية قارية

1 حميد الجميل مرجع سابق ص 127

ويتم خلالها تقسيم العمل الدولي، تقدم القارة الشمالية المصنوعات في حين تقدم الجنوبية الخامات اللازمة لإنتاج المصنوعات المطلوبة و الاسواق اللازمة لإستهلاكها واقترحت مدرسة ميونيخ الحديثة نظاما للسيطرة على العالم في شكل أربعة أقاليم قارية كبرى[1]:

– إقبيم أمريكا الكبرى بزعامة أمريكا يضم دول الامريكيتين (الشمالية و الجنوبية)

– إقليم أورو–إفريقيا و يضم دول أوروبا (باستثناء الاتحاد السوفياتي)و افريقيا و الوطن العربي و تركيا بزعامة ألمانيا و ايطاليا المشتركة.

– إقليم روسيا الكبرى بزعامة روسيا و يضم معظم دول الاتحاد السوفياتي و ايران و أفغانستان و الهند و باكستان

– إقليم آسيا الشرقية الكبرى تضم شرق سيبيريا و الصين و جنوب شرق آسيا و بورما و أندونيسيا و استراليا و معظم المحيط الهادي بزعامة اليابان

و ترى مدرسة ميونيخ ضرورة وجود مناطق فاصلة بين هذه االاقاليم لمنع صراع القوى الكبرى لينعم العالم وفق هذا التقسيم بالتوازن الدولي المؤدي الى السلام.

الخاتمة:

مما سبق نلاحظ أن منظومة العولمة تنشر وهم الازدهار و الرقي بالمجتمعات عن طرق عرض وجه العولمة المشرق، و لكن في حقيقة الامر تكرس التخلف الاضطهاد الاقتصادي و الاجتماعي من خلال وجهها الحقيقي عن طريق تنفيذ مخططها وفق قانون طفح القوة و تمدد الهيمنة كما توضحها نظرية ميونيخ، للسيطرة على موارد الجنوب بما فيهم الدول العربية، في إطارتقسيم دولي ثم عالمي للعمل يبدأبتحرير التجارة و تذيق تنقل الاشخاص و تخصيص وتوجيه الموارد لخدمة الاقتصاد العالمي الذي مركزه دول الشمال، و ينتهي بتقويض مفهوم الدولة و قيام امبراطوية عالمية واحدة قمتها في الشمال و قاعدتها في الجنوب، وكما رأينا و لاحظنا من خلال المؤشرات الاحصائية تعارض النمو الاقتصادي مع التنمية المحلية في الدول العربية بل الى وجود علاقة عكسية بينهما فكلما ارتفع النمو انخفضت التنمية فى العالم العربي، و بالمقابل تعارض التنمية المحلية مع التنمية العالمية و لاحظنا كيف ان زيادة اندماج اقتصاديات العالم العربي في

1 محمد رياض "الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا" دار النهضة العربية، بيروت 1979 ص 29 .

الاقتصاد العالمي زادها تخلفا و اثر سلبا على التنمية المحلية سواء على مستوى كل القطاعات الاقتصادية (زراعية، صناعية، تكنولوجية) و تشويهها بآليات الشركات ما فوق قومية و تعميق الاختلالات حتى على مستوى المؤشرات الاساسية كالفقر و البطالة. بالمقابل هنا أثر ايجابي لتنمية و تقدم الاقتصاد العالمي الذي تقوده دول الشمال على راسها مجموعة السبع.

مراجع باللغة العربية

اليحياوي : العولمة : أية عولمة ؟ افريقيا الشرق بيروت الدار البيضاء 1999

الحبيب فايز إبراهيم : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض السعوديو 1992 ص 399

حسين عادل: " التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1985 ص 100

حميد الجميلي "آليات الهيمنة و الاحتكار الجديدة " الاستراتيجيات و الاهداف من أجل عالم عادل و تقدم دائم ، مصدر سابق ص 114.

حميد الجميلي "هندسة الفضاءات الاقتصادية" دراسة في الابعاد الجيو–اقتصادية، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية العدد 3 1994 . ص 123

الشمري خالد توفيق:" مدخل الى علم الاقتصاد و التحليل الجزئي و الكلي" دار وائل للنشر– الاردن 2009 ص 463

شولت حان ارت " عولمة السياسة العالمية" ترجمة و نشر مركز الخليج للابحاث 2004 ص 29 الكويت

صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 " ، أبوظبي الامارات العربية المتحدة

طارق عابدهواش: " دور السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي " رسالة ماجيستير تخصص علاقات دولية ، جامعة دمشق سوريا 2012 ص 22 .

محمد رياض "الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا" دار النهضة العربية، بيروت 1979 ص 29 .

محي الدين اللبان " الوحدة العربية في منظور تعاليم الفضاء الاقتصادي" مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية – القاهرة العدد 11 1994 ص 20.

محي ناصر اللبان "الوحدة العربية من منظور تعاليم الفضاء الاقتصادي " مصدر سابق ص 24 .

المصبح عماد الدين : " محددات النمو الاقتصاديفي سوريا" أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق 2008 ص 22

مصطفى مدحت : " النمتذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية"، مكتبة دتر الشعاع مصر 1999 ص 40

اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا " مسح التطورات الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة العربية " الامم المتحدة ، الاسكوا 2013

برنامج الامم المتحدة الانمائ " تقرير التنمية البشرية 2014 " الامم المتحدة نيو يورك الولايات المتحدة الامريكية

البنك الدولي " تقرير التنمية لسنة 2014 " البنك الدولي

اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية للامم المتحدة " مؤشرات التنمية العالمية 2014 " الامم المتحدة

كتب باللغة الاجنبية :

1. Ballet R « la mondialisation » publication de l'institut des études politique de Lyon 1996 P4

2. Petrella .R -les nouvelles tables de la loi-le Monde tique10/1995 www.monde-deplomatique.fr (

3. Shapiro, Edward:"Macro-economic Analysis", Thomson learning 1995 , P. 429
4. yahiaoui.y -la mondialisation; communication –monde ultralibéralisme planétaire et Pense unique - Ed boukilikenitra 1998 p30-42

مواقع إلكترونية :

www.globalization.kof.ethz.ch
www.imf.org
www.wrldbank.org
www.amf.org
www.wdi.org
www.unctad.org
www.escwa.org